

# الشهادي: على الدولة فرض التقاعد التكميلي

الرئيس المدير العام للصدوق المهني المغربي للتقاعد قال إن إصلاح التقاعد يحتاج إلى رؤية واضحة

كشف خالد الشهادي، عن ضرورة تدخل الدولة بالتنسيق مع ممثلي الأجراء والمشغلين، لفرض إلزامية الانخراط في التقاعد التكميلي، تلبية لحاجة اجتماعية قائمة، موضحاً أن القدرة الشرائية لأصحاب الأجر المتوسطة والعالية في القطاع الخاص، ستتضرر في حال الاعتماد على معاش الصدوق الوطني للضمان الاجتماعي فقط، فيما شد في حوار مع «المصباح» على تأثير الظرفية الاقتصادية على الأداء المالي للصدوق، من خلال تباطؤ تطور فئة المساهمين بزيادة 1.5% فقط، مشيراً إلى توجيه الحصة الكبرى من الاستثمارات إلى الأسهم والسندات، بينما رد على ادعاءات تبديد أموال المتقاعدين، موضوع مراسلات مجهولة المصدر، بتقرير نقوض حسابات عيئة المجلس الإداري، نفت خلاصاته أي شبهة فساد عن المسؤول، فيما يلي نص الحوار:

أجرى الحوار: بديرا لعين عتيقي

● ما هي القطاعات الاقتصادية التي تمثل فرصاً استثمارية للصدوق، خصوصاً مع انسحابكم من أسهم المجموعة القارية «اليناس» أخيراً؟

● على العكس من ذلك، نحن مهتمون دائماً بالاستثمار في القطاع العقاري وما زلنا نحفظ باسمهم في مجموعة «الخصي»، ومنسحبون بالقطاع من خلال مساهمتنا في مجموعة من المشاريع العقارية، يتعلق الأمر بمشاريع شاريف على الانتهاء وقد يتنازع مباشرة، ونهجم كذلك بالعقارات الإيجارية، تحديد كراء المحلات الصناعية والمكاتب، في أفق إحداث محفظة استثمارات ذات مردودية، تستجيب لرهانات الصدوق المهني المغربي للتقاعد.

● بالنسبة إلى مجالات الاستثمار الأخرى؟ يمكن القول إن أهم مجالات الاستثمار اليوم، تنحصر في الأسهم والسندات والعقارات والبنوك الخفية، ويتوزع حصص استثمارنا في هذه المجالات، فإن الأسهم تمثل 45% من إجمالي استثمارات الصدوق المهني المغربي للتقاعد، فيما توجه الحصة نفسها إلى السندات، أما قطاعاً العقار والبنوك الخفية، فتجوزان حصصاً متساوية في حدود 5%.

● اليوم وفيما حصة الاستثمارات التي هي 55% في الأسهم، لمواتية تحولات السوق، ووجهنا مواردنا

الجديدة إلى الاستثمار بالسندات. ونحن راضون عن نشاطنا في سوق الأسهم، إذ نمتلك محفظة استثمارات تاريخية، تضم معدل مردودية في حدود 5%، إلا أننا راثيننا إيقاف الاستثمار في الأسهم مؤقتاً.

● كيف تقيّمون الحصيلة المالية للصدوق بخصوص السنة الماضية والنصف الأول من السنة الجارية؟ الحالة المالية للصدوق المهني المغربي للتقاعد جيدة، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من المؤشرات، أهمها استمرارية الصدوق، ذلك أننا نعد سنوياً حصيلة إكثارية على ضوء المخزرات الاحتياطية، التي تمتد إلى 60 سنة، ونشير التوقعات الخاصة بالسنة الجارية، إلى تطور هذا الاحتياطي بشكل مهم خلال الفترة المتكورة، وإن نظام التأمين الحالي قادر على الوفاء بالتزاماته خلال هذه المدّة، إضافة إلى مؤشر آخر يهيم بالمساهمة للتوصل بها من المخزطين، والتي بلغت قيمتها سنة ملايين و351 مليون درهم منذ السنة الماضية، بارتفاع نسبتها 4.4%، وهو ما يمثل تقدماً مهماً خلال الظرفية الاقتصادية الحالية، التي جابت مؤشر آخر لا يقل أهمية، يرتبط بالمداخيل المالية للصدوق، التي بلغت ملياري و75 مليون درهم، بزيادة نسبتها 4.5%.

● هل ستوضع شكاية لدى المصالح القضائية بخصوص المراسلات الجبولة؟ لا يتم وضع شكاية لدى المصالح القضائية حول الموضوع حتى الآن، لكن لا نستبعد وضعها من قبل المجلس الإداري للصدوق المهني المغربي للتقاعد خلال الفترة المقبلة، علماً أن خلاصات تقرير مفوض الحسابات جات واضحة وبيدت أي شكوك حول الفساد وتبديد أموال المتقاعدين، الأمر الذي تعزّز بموقف أعضاء المجلس الإداري، الذين دعوا الإدارة الحالية.

## هذه حقيقة اتهامي بتبديد أموال

● ما حقيقة ادعاءات الفساد الموجهة إليكم، المستندة إلى فواتير مسرية، والموجهة إلى أعضاء المجلس الإداري؟ إنها ادعاءات كاذبة، تم تحضيرها بشكل كامل، إذ طليت من المجلس الإداري للصدوق، تعيين مفوض حسابات لغاية أفحص صحة المراسلات التي توصل بها أعضاء المجلس، وتضمنت وثائق وفواتير تشير إلى تبديدي، حسب زعمهم، أموال المتقاعدين، إذ تم تكثيف الخبرين من جميع المراسلات، التي عمد إلى تحليلها، وكذا تسهيل ولوجه إلى مختلف الوثائق الداخلية ومسؤولي المؤسسة، بهدف استكمال تحقيقه بشأن الموضوع.

● وتناقش مجلس الإدارة صحة المراسلات المتكورة خلال اجتماع منتصف الشهر الجاري، بناء على التقرير المقدم من قبل مفوض الحسابات، وأجزم أن خلاصات تقرير مفوض الحسابات جاءت حاسمة، وأكدت غياب أي اختلالات أو شبهة اختلاس، باعتبار أن التفقات والعمليات المالية التي تضمنتها الوثائق المسرية عالية، وتمت وفق الأنظمة الداخلية للصدوق المهني المغربي للتقاعد، ليحجر المجلس محضراً بالنتائج المتوصل إليها، وتحدثت، حسب نص هذا المحضر، عن أن خلاصات تقرير الإفحص، سمحت بالتأكد من عدم وجود أي تغرقات على مستوى الحكامة الجيدة، أو احتيال أو تجاوزات، تضمن أيضاً، أن المجلس الإداري يجدد الثقة في شخصي، رئيساً مديراً عاماً، ويعمّن استناداً إلى النتائج المالية الجيدة التي حققها الصدوق تحت الإدارة الحالية، كما يشكر جميع العاملين في المؤسسة.

### في سطور

- من مواليد 1957 في تاس
- متزوج وأب لثلاثة أطفال
- خريج المدرسة الملكية العليا للمناجم في باريس في 1981
- خبير إداري في مجال التأمينات

● بخصوص الرؤية المستقبلية، كيف تتطوّر إلى واقع أنظمة التقاعد الخاصة مثل الصدوق المهني المغربي للتقاعد خلال السنوات المقبلة؟ بالنسبة إلى الصدوق المهني المغربي للتقاعد، تواجه اليوم مجموعة من المشاكل، باعتبار أننا نظام تقاعد اختياري، أي أن المقاولات غير ملزمة بالانخراط في الصدوق، وهو ما يمثل مشكلة يتعفن حلّه، من خلال إجبارية نظام التقاعد التكميلي، وذلك بالاتفاق بين الدولة وممثلي الأجراء والمشغلين، لغاية تحقيق مستوى تعديلية اجتماعية مغفول للموظّين، يواجه إجراء القطاع الخاص اليوم مشاكلًا كبيرة، يتمثل في أنه في حالة التوفر على معاش الصدوق الوطني للضمان الاجتماعي فقط فإن المخاطر سيستفيد من معاش تقاعدي بقيمة أربعة آلاف و200 درهم فقط، وبالتالي فهو معاش مناسب لتولي الأجر البسيط التي تتجاوز «السميه»، أو تضاعفها، أما بالنسبة إلى الأجراء من الأطر، الذين يتقاضون خلال فترة نشاطهم أجوراً تتراوح قيمتها بين عشرة آلاف درهم و15 ألفاً، فإنه يمثل معاشاً هزلباً وتراجيحاً كبيراً في قدرتهم الشرائية، لذلك نحن متفقون على ضرورة تعميم تعديلية التقاعد التكميلي، تلبية لحاجة اجتماعية قائمة.



تصوير: (الحمدي جريفي)